استكمال عملية الانتخابات وآثارها في الاقتصاد العراقي

(٢-٢)

عبد الجبار عبود الحلفي*

ثلاثة مشاهد للاقتصاد في ظل جمعية وطنية منتخبة:

ان أي نظام اقتصادي هو انعكاس لأفكار البنية الثقافية للنظام السياسي. وفي ضوء ما اسفرت عنه الانتخابات في العراق، هناك تشكيلة متنوعة في الأتجاهات الفكرية والدينية.

ومن الخطأ القول ان الكتلة الاسلامية المتمثلة بالأئتلاف العراقي الموحد قد أحكمت سيطرتها على الجمعية الوطنية. بالرغم من فوزها بغالبية المقاعد. اذ ان معظم المؤتلفين في هذه القائمة (١٩٦) هم من الداعين الى الحوار مع الأطراف الأخرى سواء التي حصلت على أصوات كثيرة أو قليلة أو تلك التي لم تشارك في الانتخابات. وبالرغم من ذلك فهناك ثوابت لدى كل طرف من الأطراف التي حصلت على مقاعد في الجمعية الوطنية. وبناء على ذلك يمكن ان تنبثق ثلاثة مشاهد للاقتصاد العراقي:

المشهد الاول:

في ظل تشكيلة حكومية منتخبة بأسلوب ديمقراطي حر أو منتقاة على أساس من الخبرة والكفاءة والنزاهة. فأن التكنوقراط هم الذين سيضعون الخطوات الاولى لستراتيجية اقتصادية تعتمد الاستخدام الأمثل لموارد العراق الأساسية. وتبنى على أساس سياسات الاقتصاد الكلي. وتبتعد عن وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين. وسيكون تركيزها، ضمن برنامجها الاقتصادي التخفيف من حدة الفقر. ومعالجة البطالة والأسكان. وسيؤدي ذلك الى أنتعاش المستوى المعيشي للفقراء. وذوي الدخل المحدود. وبالنتيجة ظهور الطبقة المتوسطة من جديد. والتي أدت دوراً فاعلاً في التقدم السياسي والأقتصادي والثقافي والعلمي في العراق خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

المشهد الثاني

في ظل تشكيلة حكومية تنبثق على أساس المحاصصة او تلطيف الخواطر. او لارضاء جماعات معينة لتهدئة الاوضاع الأمنية. فسنكون امام اتجاهات متصادمة في رسم صورة الأقتصاد العراقي. وستكون هناك قوى في الوزارات تحاول أن تحصد أكبر المكاسب لأنصارها من خلال وعود سابقة للكسب. فيزداد الفساد الأداري.

وبذلك يكون الاقتصاد عرضه للنكوص. وسيكون الأعتماد على عوائد النفط بشكل مطلق لتغطية الرواتب. وستبقى الأختلالات الأقتصادية على حالها من دون تغيير. وكأن تغييراً في النظام السابق لم يحدث.

المشهد الثالث:

عندما تكون هناك أصابع لقوات الاحتلال في تشكيلة الحكومة. خاصة مع كيانات لها تحالفات مع الولايات المتحدة. أو أنها ذات توجهات تعتمد المساندة الامريكية لفرض دولة القانون والنظام وتوطيد الأمن. ففي هذه الحالة نجد ان الاقتصاد العراقي سوف يسرع نحو (اقتصاد السوق) وان كان بتدرج مرحلي. لكنه تدرج متسارع.

وستكون هناك اضطرابات سياسية بفعل التنديد نحو الخصخصة. وستأخذ الشركات الغربية وبخاصة الامريكية الحصة الكبرى من مشروعات الاستثمار. خاصة الاستثمار في مشروعات النفط والغاز والكهرباء والصناعات اللاحقة للصناعة النفطية. وسيكون هناك حضور قوي لصندوق النقد والبنك الدوليين. وستلحق بالفقراء اضرار كبيرة من خلال التخلي التدريجي عن محتويات البطاقة التموينية لكن الأقتصاد سينمو معتمداً على عوائد النفط من خلال (مؤشر زيادة الناتج المحلي الأجمالي). وربما سيتحسن الوضع الزراعي من خلال مشروعات زراعية كبرى باستثمارات عربية خليجية وأجنبية.

اثر قيام جمعية وطنية منتخبة من الشعب على مسار الاقتصاد ا لعراقي:

من البديهي ان يكون الاعضاء المنتخبون لمقاعد الجمعية الوطنية امناء على تنفيذ برامجهم التي أعلنوها للشعب والتي في ضوئها شرع المواطنون بأنتخابهم. ان البرنامج الديمقراطي يضع القاعدة لرسم التنمية الوطنية الديمقراطية التي تشكل حجر الزاوية في مستقبل النظام السياسي. كما أن وجود نخب تؤمن ايماناً كاملاً بالقول والفعل، بحتمية تنفيذ البرنامج الديمقراطي، سوف يعزز من صدقية قرارات الجمعية الوطنية.

وعلى أية حال فأن وجود جمعية وطنية منتخبة من الشعب بصورة نزيهة سيترك اثاراً مباشرة على مسيرة الأقتصاد العراقي. وكالآتي:

,١ ان البرنامج الديمقراطي للحكومة المنبثقة من الجمعية الوطنية سوف يضع الاسس في الربط العضوي بين النمو الأقتصادي والتطور الأجتماعي.

,٢ ان أي برنامج للحكومة ستجري مناقشته في الجمعية الوطنية سوف يمهد الطريق لوضع المنطلقات الأساسية للتنمية المستدامة. ذلك لأن اعضاء المجلس سيقطعون على الحكومة أي بادرة للأنحراف عن تحقيق الأهداف الأساسية للأقتصاد العراقي. خاصة تلك التي تتعلق بالقضاء على الفقر. وتخفيف الأختلالات الهيكلية.

,٣ سيكون هناك ضمن أعضاء المجلس الوطني التكنوقراط الذي يرسمون الملامح الأساسية لحاضر ومستقبل الأقتصاد العراقي. انطلاقاً من خبراتهم المتراكمة بمشكلات الأقتصاد والحلول المناسبة لها.

,٤ سوف تقوم الاحزاب المؤتلفة بتطبيق حزمة متكاملة من السياسات الأقتصادية والمالية والنقدية التي ترتبط بتنفيذ برنامج استثماري لتمويل المشاريع العامة لزيادة معدلات النمو الأقتصادي والتشغيل.

,٥ نظراً لوجود مجموعات ليبرالية في الجمعية الوطنية. الى جانب قوى دينية مستنيرة. فان كلتا المجموعتين تسعى الى ايجاد سياسات التوازن أو الأستقرار والسياسات الاصلاحية الهيكلية لتأسيس نظام اقتصادي يستند الى عوامل وآلية السوق. حيث المنافسة الحرة ودور القطاع الخاص في زيادة الأنتاج والاستثمار والتشغيل. الى جانب استمرار وظيفة الدولة في اقامة واستكمال مشاريع البنية الأساسية الأقتصادية.

,٦ ان العناصر الرئيسة للاقتصاد السياسي في العراق وهي، النفط والتنمية الديمقراطية، سوف تكون أمام امتحان صعب في برنامج الحكومة المقبلة. فالنفط يشكل عصب الحياة للاقتصاد العراقي. والتنمية لن تقوم إلا على أساس من يؤمن بحتميتها وأسس قيامها بصورة علمية مدروسة. ومن غير الديمقراطية الحقيقية لن تكون هناك تنمية حقيقية.

,٧ الجمعية الوطنية المنتخبة من الشعب لن يسمحوا للشركات الاجنبية ان تستأثر بالحصة العظمى من الاستثمارات في القطاع النفطي الذي هو القطاع الأكثر رواجاً في استثمارات تلك الشركات. وسيجد اعضاء الجمعية الوطنية انفسهم وجهاً لوجه امام الشعب في حال المساومة مع تلك الشركات لتحقيق مصالح خاصة لبعض اعضاء الجمعية او الحكومة. وبكلمة موجزة، ان الصورة التي جرت بها الانتخابات قد لفتت الانتباه الى أن أية حكومة قادمة يجب عليها أن تثبت صدقيتها في اصلاح الاقتصاد العراقي. وتفعيل النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتدني الكفاءة وتباطؤ في النمو وتعطيل في عدد كبير من المنشآت الحكومية. وضعف في دور القطاع الخاص في عملية التنمية الأقتصادية. وضيق في تنوع القاعدة الانتاجية. ورسوخ ظاهرة (الصفة الريعية) للنفط حيث تعتاش معظم القطاعات الأقتصادية على مردودات هذا القطاع (النفطي).

خاتمة واستنتاجات

مني الاقتصاد العراقي بانتكاسات عميقة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. تركت أثارها المدمرة على المجتمع العراقي بشكل عام. وعلى ذوي الدخل المحدود بصورة خاصة. مما جعل الطبقة المتوسطة تختفي تماماً بعد ذلك. ولعل احد الاسباب الرئيسة لتدهور الاقتصاد العراقي هو تفرد رأس النظام باتخاذ القرارات المهمة من دون استشارة للاقتصاديين الأكفاء. يضاف الى ذلك شيوع ظاهرة الفساد الإداري في مفاصل الدولة العراقية. وتفكك النسيج الاجتماعي. وانتشار الجريمة والخوف وتدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية. واذا كان القطاع العام قد أفاد الفقراء. الا ان هيمنة هذا القطاع قد أفرزت تيارات سياسية قد لا تلتقي على اهمية تحقيق التقدم الاقتصادي.

,٣ ان الفقر والعوز والبطالة. واعادة بناء البنى التحتية للاقتصاد تشكل تحدياً جوهرياً لأية حكومة عراقية قادمة. ولذلك فان اعضاء الجمعية الوطنية المنتخبة سيكونون امام المحك بشأن المصادقة على برنامج الحكومة وذلك لأن عدم تنفيذ البرنامج سوف يؤدي الى تصدع صدقية اعضاء الجمعية امام الشعب.

,٤ تبقى المؤسسات الاقتصادية تشكل تحدياً قوياً ليس للحكومة العراقية وحدها بل لأعضاء الجمعية الوطنية. فالمؤسسات في النظام الديمقراطي تحكمها وتنظم عملها شبكة معقدة من الضوابط والتوازنات.

,٥ اذا لم يكن هناك فصل واضح بين المناصب المصنفة على أنها سياسية والأخرى التي يشغلها اصحاب الكفاءات والمهنيون، فان المؤسسات الاقتصادية سوف تصاب بالضرر، لأن هذه المؤسسات ينبغي ان تكون الادارة الأقتصادية فيها بيد الأكفاء والمهنيين. فالمناصب السياسية تتغير وفق نتائج الانتخابات العامة اما المناصب في المؤسسات الأقتصادية فينبغي ان لا تتأثر بالمتغيرات السياسية الديمقراطية خاصة اذا تأخر تشكيل الحكومة. ولكل تجربة اخفاق ونجاح. ومن ثم دروس وتقويم. وفضاء مفتوح للعمل المثمر.

* رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات الخليج العربي
جامعة البصرة

استيراداتنا بين الحاجة الفعلية والانفلات

حسام الساموك

يشهد سوق الفواكه والخضر في هذه الايام تناقضا كبيرا يتأرجح بين الصعود الحاد والهبوط المريع ليس بسبب حالة المحاصيل الزراعية المتعارف عليها في مقتبل الموسم، او ما تشهده حياتنا اليومية من اختناقات الشوارع وغلق بعضها، فضلا عن الهواجس الامنية المتعارف عليها، ولكن اندفاع رهط كبير من التجار لاستيراد محاصيل مماثلة لمنتجاتنا المحلية واغراق السوق بمنتجات البلدان المجاورة اثر سلبيا على واقع الانتاج المحلي الزراعي والحق الضرر الفادح باقتصادنا الزراعي عموماً.

لقد اخذت مجاميع من التجار ومن دون اية موازنة منطقية بين الحاجة الفعلية للسوق ومدى قدرة المحاصيل المحلية على سعر الطلب عليها، تتسابق في تسويق محاصيل مستوردة بغض النظر عن دنو موسم قطاف المحاصيل المحلية مما حمل جموعاً كبيرة من الفلاحين خلال السنتين الاخيرتين اللتين تعرض بهما انتاجنا الزراعي المحلي الى مثل تلك الممارسات الشائنة، على التفكير بترك زراعة الارض والاتجاه الى مهن تعوض لهم الخسائر التي كابدوها في الميدان الزراعي.

ومن الطريف ان نشير هنا الى ان بعض المزارعين الموسرين تركوا مهنهم التي كانت تدر عليهم ذهبا، ليتحولوا الى مستوردين للمحاصيل الزراعية من دول الجوار من دون ادراك ما تخلفه توجهاتهم تلك من اضرار كبير باقتصاداتهم الوطنية وتحويل اراضيهم الخصبة الى مساحات بور.

ان ما تتعرض له الاقتصادات الزراعية من تقويض مباشر لمكانتها المتقدمة في برامج التنمية مختلفة القنوات يستدعي بالضرورة ان تولي الاجهزة الزراعية والاقتصادية المسؤولة معاً اهمية لمشاريع دعم مناسبة لجموع الفلاحين عبر البرامج الاروائية والارشادية، فضلاً عن اجراءات تلبي احتياجاتهم للبذور والاسمدة، في حين تتولى الاجهزة المعنية ببرامج الاستيراد كوزارة التجارة والغرف التجارية المنتشرة في المحافظات وضع اولويات للانشطة الاستيرادية، بل يجدر ان تحدد اشتراطات للاستيرادات بما لا يتعارض ومصلحة الانتاج المحلي من فواكه وخضر ومحاصيل اخرى مختلفة.

لقد انتبهت هذه الاجهزة الاسبوع الماضي الى تأثير استيرادات بيض المائدة على الانتاج المحلي، مما حملها لاتخاذ خطوة جريئة بمنع استيراد البيض، مما يدعونا لمطالبة الاجهزة ذاتها بالتنبه الى مخاطر الاستيرادات غير المنضبطة للفواكه والخضر بما اوقع الحيف بجموع فلاحينا، وبنية اقتصادنا الزراعي.

الاستيراد في هذا الحقل او ذاك، قدر ما نتطلع الى خطة تعي بمسؤولية حاجة السوق الى نمط من البضائع والمحاصيل من دون اخر يمكن ان يحقق انتاجنا المحلي حاجة السوق المحلية كاملة ، وبذلك نحمي اقتصادنا الوطني من جانب، ونلبي حاجة السوق والمستهلكين عموما لمتطلبات حياتهم من الجانب الآخر.

فعاليات اختتام المنتدى الاقتصادي العالمي

كشف رئيس مجلس الأعمال العربي شفيق جبر عن دراسة يعدها المجلس وسيعلن عنها قبل نهاية العام الحالي، تستهدف إزالة المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية.

وقال جبر في تصريحات على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي الذي اختتم أعماله في البحر الميت أمس إن معوقات الاستثمار في الوطن العربي كثيرة وتختلف من دولة إلى أخرى وتتنوع بين البيرقراطية والتعقيدات الجمركية والضريبية. مؤكدا ضرورة تعاون القطاعين العام والخاص في الدول العربية لمعالجة هذه التحديات التي تشكل عائقا أمام جذب الاستثمارات إلى المنطقة.

وأضاف أن الحل الأمثل لهذه المشكلات يتمثل في العمل على الحد من آفتي الفقر والبطالة التي تجاوزت معدل ١٥٪ في العالم العربي. مشيرا إلى أن الحكومات العربية لا يمكن أن تتحمل وحدها الوضع القائم في قضايا التشغيل والبطالة.

وأكد جبر ضرورة إعادة النظر في التشريعات في العالم العربي وتعديلها قبل نهاية العام الحالي، مبينا أن هناك تشريعات في بعض الدول العربية يجب أن تختفي تماما ووضع تشريعات أخرى تواكب المستجدات والمتغيرات على جميع الأصعدة.

وقال بهذا الخصوص إنه ينبغي أن يبدأ التحرك لجذب الاستثمارات خاصة أن الكثير من الاستثمارات العربية خارج المنطقة، والعمل على توحيد التشريعات بين الدول العربية في مجال الاستثمار.

وأعلن رئيس مجلس الأعمال العربي أن المجلس أنشأ كيانات مرتبطة بالإصلاح في خمس دول عربية -هي الأردن ومصر والكويت وقطر والبحرين- بهدف قياس الأداء داخل كل دولة والعمل مع الحكومات على تعديل السياسات التي تمس هذا الأداء.

وأوضح أن المجلس الذي أطلق عام ٢٠٠٣ خلال اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت ويضم ٨٨ عضوا من ١٦ دولة عربية، حقق العديد من الإنجازات تمثلت في ثلاث مبادرات خاصة بالتعليم ومحو الأمية والإعلام.

من جانب اخر حث كبار رجال الأعمال المجتمعين في ختام أعمال الدول العربية على اغتنام فرصة التغيير السانحة وتعجيل عملية الإصلاح الاقتصادي للحاق بسائر بلدان العالم.

وقال بيتر برابيك-ليتماث الذي يشارك في رئاسة المنتدى الاقتصادي إن المسالة ليست حول قيام التغيير في المنطقة، ولكنها حول ما إذا كان هذا التغيير يسير بالسرعة المطلوبة للحاق بالمنافسين حول العالم.

وذكر المدير التنفيذي لبنك الكويت الوطني إبراهيم دبدوب أن عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي سيرتفع من ٦٠ مليون إلى ما بين ٨٠ و١٠٠ مليون نسمة في العقدين المقبلين.

وشدد دبدوب على ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية لتتمكن البلاد العربية من المنافسة وتتجنب الأزمات معتبرا أن الإصلاحات يجب أن تسبق بإرادة سياسية وانفتاح.

وقد ناقش المشاركون العديد من القضايا من بينها الأمن المائي في المنطقة وقضايا الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة وتحسين مستويات المعيشة بالإضافة إلى تعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة وأسعار النفط وتأثيرها على اقتصادات الدول خاصة النامية.

في السياق نفسه قال المدير العام للمنتدى الاقتصادي العالمي فريدريك سيكر إن أسس إنشاء وعمل المؤسسات الوطنية والإقليمية في أوروبا يتم وفق معايير مختلفة مقارنة بالعالم العربي.

فيما أعلن الأردن نيابة عن الأطراف الثلاثة المستفيدة من مشروع "قناة البحرين" (الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية) الاتفاق على الشروط المرجعية لدراسة الجدوى والأثر البيئي والاجتماعي لنقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت بهدف إنقاذه من الجفاف.

وقدم البنك الدولي المعونة الفنية اللازمة لتحضير الشروط المرجعية لدراسة الجدوى.

ومشروع قناة البحرين عبارة عن شق قناة مائية بطول ١٨٠ كلم من البحر الأحمر في الجنوب إلى البحر الميت في الشمال، تحفر في الجانب الأردني من الحدود، لكنها تكون بمثابة مشروع مشترك للأطراف الثلاثة بحيث يتمتع كل طرف بحق النقض في كل شيء.

وبموجب المشروع سيتم نقل ملياري متر مكعب من المياه سنويا عبر هذه القناة، من أجل تحقيق عدة أهداف أولها إنقاذ البحر الميت من النضوب بعدما بدأ يفقد كميات كبيرة من المياه ولا بد من التصرف العاجل لحمايته من الجفاف. واستغلال الفارق الكبير في الارتفاعات من أجل إنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر.

وحسب الاتفاق فإن الأردن سيحصل على ثلثي الماء والكهرباء، في حين تحصل فلسطين على ٢٠٪ والبقية لإسرائيل.

كما يهدف المشروع إلى إقامة مناطق ومرافق سياحية فردية ومشتركة بين الأطراف الثلاثة على طول هذا المشروع.

وأشار المهندس أبو السعود إلى أهمية هذا الاتفاق ليس فقط من حيث أهميته في حماية وإنقاذ البحر الميت وتزويده بالمياه، ولكن أيضا من حيث كونه مشجعا للتفاهم والتعاون فيما بين الأطراف المستفيدة من المشروع ولتقوية السلام في المنطقة.

وأكد وزير التخطيط الفلسطيني أهمية المشروع بالنسبة للفلسطينيين والأطراف الأخرى ودوره في التعاون المشترك بينها مستقبلا.

وقالت أندرسون إنه سيتم عقد اجتماع للممولين نهاية الشهر المقبل وسيتم إنشاء صندوق تمويل بإدارة البنك الدولي لتمويل الدراسة.

وحسب الشروط المرجعية ستقوم لجنة من الأطراف الثلاثة وممثلون عن البنك الدولي بالتوجيه أثناء إعداد الدراسة، في حين ستكون وحدة إدارة الدراسة مسؤولة عن تنفيذها وستقوم مجموعة من الخبراء الدوليين بمراقبة ومراجعة إجراءات التنفيذ والمخرجات، كما سيتم إنشاء موقع إلكتروني يتم فيه إظهار التقدم في الدراسة.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

سوق العراق للاوراق المالية

اقرار دخول المستثمرين الاجانب

ستار الحسيني

تعد الأسواق المالية مرآة عاكسة لتوجهات اقتصاد الدول وذلك عبر حجم التداول والاستثمار لشتى صنوف القطاعات الاقتصادية.

وسوق العراق للاوراق المالية خطا خطوات جادة في ميدان الاستثمار والمضاربة، فقد حققت الاسهم المتداولة حجماً مشجعاً ولمعرفة المزيد عن هذه السوق وقطاعاتها كان "للحدث الاقتصادي" هذا الحوار مع المدير التنفيذي لسوق العراق للاوراق الملية السيد طه احمد عبد السلام.

❖ما اهداف سوق العراق للاوراق المالية؟

. تتمثل اهداف السوق بجملة امور يقف في مقدمتها تعزيز مصالح المستثمرين في الاسواق الكفوءة والموثوق بها عبر الشفافية وتنظيم اعضائها والمحافظة على المعايير المعترف بها للشركات بطريقة تتناسب مع اهداف المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمر بالسوق وتنظيم وتسهيل التعامل العادل والكفء والمنظم في السندات ومن ضمنها تسوية مثل هذه المعاملات والمعاملات الاجرائية وتحديد الحقوق والالتزامات وحماية مصالح المستثمرين القانونية كما ان السوق يقوم بالمساعدة في زيادة رأس مال الشركات المدرجة والتي تسعى لادراج اسمها في قائمة السوق والمشاركة ان كان ذلك مناسباً في برامج تعليمية واستثمارية لاطلاع المستثمرين الكفوئين على فرص الاستثمار في سوق الاوراق المالية.

وجمع وتحليل ونشر الاحصاءات والمعلومات الضرورية عن القطاعات وانشاء ودعم الاتصالات مع اسواق الاوراق المالية في الاسواق العربية والعالمية والتي تعزز تنمية اسواق الاوراق وغيرها من الاسواق المعتمدة.

❖ ما عدد الاسهم المطروحة وما قيمتها السوقية؟

. عدد الاسهم المطروحة من قبل الشركات في سوق العراق للاوراق المالية وصل الى ٢٣٣ مليارا و٤٤٨ مليون سهم حتى الآن اما اقيامها السوقية فقد وصلت الى ٢١٣٨ مليار و ٥٤٩ مليون دينار بما يعادل ملياراً ونصف مليار دولار اميركي.

❖كم شركة ابتدأ بها سوق العراق للاوراق المالية وكم وصلت الآن؟

. ابتدأ السوق في اولى جلساته يوم ٢٠٠٤/٦/٢٤ بست شركات اربع منها مصرفية وواحدة صناعية والاخرى عقارية، اما عدد الشركات الداخلة في السوق حالياً فهي ٨٩ شركة مدرجة متوزعة على ثماني قطاعات هي المصارف والاستثمار والتأمين والخدمات والصناعة والفنادق والسياحة والزراعة.

❖معروف ان قانون الاستثمار الجديد يسمح للمستثمرين الاجانب بالتداول في سوق العراق للاوراق المالية للاستثمار. الى اين وصلتم بهذا الامر؟

. صحيح ان القانون قد صدر بيد أن حيثيات الاستثمار لسوق العراق للاوراق المالية كانت قد رفعت الى الجهات المعنية لاصدار الموافقة النهائية عليها ومن بعدها يمكن لكل المستثمرين من غير العراقيين الدخول الى السوق وفق الضوابط التي وضعت.

❖هل هناك ارتفاع في اسعار الاسهم المطروحة في السوق؟

. نعم هناك ارتفاع بسبب تحسن الوضع الاقتصادي في العراق كما ان لزيادة رأس مال الشركات أثر كبير في ذلك اضافة الى ان مستقبل هذا السوق يبشر بخير وفير ونستطيع ان نلمس أثر التحسن من خلال ارتفاع حجم التداول في الاشهر الاخيرة.

هل تعتقد ان السوق بوضعه الحالي يستوعب فعالياته المستقبلية المنتظرة.

. نتهيأ الان للانتقال الى مبنى اخر يتناسب واهمية السوق وقد أهلنا المبنى الجديد بكل ما يحتاجه المضاربون والمساهمون والمستثمرين وبما يقترب او ربما سيكون مثيلاً لاسواق اخرى عربية وعالمية، فضلا عن ان السوق فتح موقعاً الكترونياً على الانترنيت ويقوم بارسال ونشر اسعار الجلسات في كل جلسة حيث تتوزع الجلسات بشكل نصف اسبوعي يوم من كل اسبوع.

❖ ما عدد الشركات التي استقرت معدلات اسهمها في السوق؟

. عدد الشركات التي استقرت اسهمها حتى شهر نيسان ثماني شركات وبلغ عدد الشركات المتداولة حتى شهر نيسان ٦١ شركة في حين بلغ عدد الشركات التي ارتفع معدل اسعار اسهمها ٣٣ شركة اما عدد العقود المنفذة في شهر نيسان فقد بلغ ٦٢٤٩ عقدا، بينما تؤشر حركة السوق الحالية تصاعداً كبيراً للتداولات مستقبلاً.